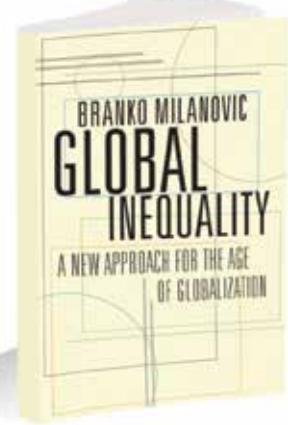


## فائزون وخاسرون



برانكو ميلانوفيك

**عدم المساواة من منظور عالمي**  
اتباع منهج جديد في عصر العولمة

Branko Milanovic

**Global Inequality**

**A New Approach for the Age of Globalization**

Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 2016, 320 pp., \$29.95 (cloth).

**من** دراسة عدم المساواة في نصيب الأفراد من الدخل العالمي، اشتهر برانكو ميلانوفيك بأنه أحد المفكرين المحدثين في هذا المجال. فقد اعتمد على روايات جين أوستين في بحث أنماط عدم المساواة على مر التاريخ حتى قبل أن يشتهر هذا النهج على يد توماس بيكيتي.

وكتاب ميلانوفيك الجديد ليس مخيباً للآمال. فهو يبدأ بتحديد المستفيدين من «اتساع دائرة العولمة» — الطبقات المتوسطة في آسيا الصاعدة وأصحاب الثراء الفاحش في مختلف أنحاء العالم. أما الخاسر الأكبر فهو الطبقة المتوسطة في العالم المتقدم. ويشير ميلانوفيك إلى أنه كلما زاد عدم المساواة داخل البلدان، يقل مستوى عدم المساواة بين البلدان. ولا توجد بالتالي أي شواهد واقعية على زيادة عدم المساواة على مستوى العالم.

وقد استخدم البعض هذه الحجة في دحض المخاوف بشأن عدم المساواة. ولكن ميلانوفيك لم يسر على خطاهم. فهو يعترف بأن الاتجاهات المستقبلية غير واضحة. فإذا لم يستمر التقارب بين البلدان، قد تزداد أوجه عدم المساواة داخل البلدان مجدداً، كما حدث في القرن التاسع عشر، مما يجعل الطبقات الاجتماعية أكثر أهمية من المكان في قياس عدم المساواة. كذلك يعي ميلانوفيك تماماً أن الدولة القومية تظل هي محور المناقشات السياسية.

يسهم بدرجة كبيرة في عدم المساواة ولا يضيف سوى قيمة اقتصادية محدودة. فمن شأن كبح قوة هذا القطاع وتقليص حجمه المساعدة في مواجهة مشكلتي عدم المساواة والاستقرار المالي. وربما حان الوقت لفرض ضريبة على رأس المال العالمي على نحو ما اقترح بيكيتي، ولكن ذلك قد يستدعي القيام بجهود كبيرة للتنسيق بين مختلف البلدان.

## الخاسر الأكبر هو الطبقة المتوسطة في العالم المتقدم.

وقد تخير ميلانوفيك وقتاً ملائماً لمناقشة قضية الهجرة في كتابه، حتى وإن كانت مقترحاته في هذا الصدد تركت بعض الأسئلة دون جواب. فهو يؤيد زيادة حركة الهجرة، ولكن مع تحديد «فروق طفيفة نسبياً بموجب القانون» بين العمالة المحلية والمهاجرين. والأمر لا يتطلب أن نكون على مستوى عالٍ من الأخلاق كي نرى المخاطر التي يثيرها هذا التفكير. فالمشكلة أن المرجعية الأخلاقية لميلانوفيك، مثله مثل كثيرين من خبراء الاقتصاد، لها تداعيات معاكسة. فعلى سبيل المثال، لا يعبأ ميلانوفيك بالمعاملة السيئة التي تلقاها العمالة الزائرة بحجة أنهم لا يزالون أفضل حالاً عما كانوا في بلدانهم الأم.

وبوجه أعم، يغفل ميلانوفيك في نقاشه القضايا الأخلاقية المترتبة على عدم المساواة. ويجب أن يتغير ذلك نظراً لأن خبراء الاقتصاد عادة ما يقدمون الكفاءة على العدالة التوزيعية. وسوف نستفيد في مناقشتنا لعدم المساواة من بحث قضايا مثل كيفية التوزيع العادل للموارد والحقوق تجاه بعضنا البعض في عالم العولمة وسمات المجتمع الفاضل.

وإجمالاً ينصح بشدة بقراءة كتاب ميلانوفيك، فمادته سهلة وممتعة، وفي عدد صفحاته غير الكبير دليل على أن التحليلات الشاملة والجادة لقضية عدم المساواة لا تكون بالضرورة في ٧٠٠ صفحة!

## أنطوني أنيت

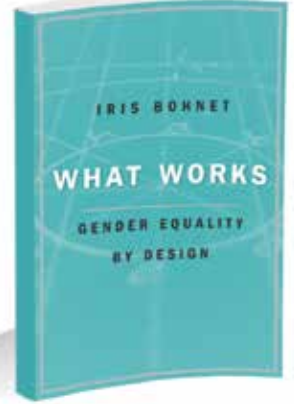
مستشار التغير المناخي والتنمية المستدامة في معهد الأرض بجامعة كولومبيا

ولذلك فإن أطول فصول الكتاب مخصص لبحث عدم المساواة داخل البلدان. وقد سعى ميلانوفيك إلى أن يعيد لسيمون كوزنتس اعتباره إلى حد ما بعد انتقاد بيكيتي له، وذلك باستحداث «النظرية الكبرى» بشأن عدم المساواة — أو ما يطلق عليه «أمواج كوزنتس» وهي عبارة عن ارتفاعات وانخفاضات متعاقبة في مستوى عدم المساواة. ويتتبع ميلانوفيك موجة كوزنتس الأولى خلال فترة القرن ونصف القرن المنتهية في ثمانينات القرن الماضي حينما بدأت الموجة الثانية بسبب العديد من العوامل نفسها المسببة للموجة الأولى — وهي التكنولوجيا والعولمة والسياسات الاقتصادية المناصرة للأغنياء.

ولكن هذا التفسير قد يكون مصطنعاً إلى حد ما. فبادئ ذي بدء، ليس من الواضح إذا كان من الدقة أن نختزل التطور التقني إلى ثورتين تكنولوجيتين فقط. فعلى سبيل المثال، أكد البعض الآخر وجود من أربع إلى ست موجات منذ أواخر القرن الثامن عشر.

ورغم أن ميلانوفيك يعرض معلومات تفصيلية عن العوامل الإيجابية والسلبية التي تؤدي إلى تراجع عدم المساواة، نجد أن تفسيره لنقطة التحول في موجات عدم المساواة مبهم إلى حد ما. ففي رأيه أن عدم المساواة يصل إلى نقطة لا يمكن تحمله بعدها، ولكنه لا يتلشى من تلقاء نفسه — بل يؤدي قبل تلاشه إلى حروب ونزاعات اجتماعية وثورات. وهذه هي القصة التي يرويها عن الحرب العالمية الأولى — فهو يؤيد في الواقع نظرية لينين التي تفترض أن عوامل داخلية متمثلة في توسع الإمبريالية هي السبب في الحرب العالمية الأولى. ولكن ما دلالة ذلك بالنسبة لعصرنا الحالي؟ يأخذنا ميلانوفيك إلى أعماق المشكلة ومن ثم يتراجع. ومن الغريب أنه بالكاد يتطرق إلى إحدى أهم القوى الاقتصادية الضارة في القرن الحادي والعشرين، وهي التغير المناخي الذي يمكن أن يكون له تأثير كارثي على توزيع الدخل داخل البلدان وفي ما بينها.

ويعرض ميلانوفيك حججاً أقوى في إطار الحديث عن مشكلات العصر الحالي. فهو يرى أن الولايات المتحدة خصوصاً ليست لديها فرصة كبيرة لمعالجة «موجة عدم المساواة» في عصر يسمح بانتقال رؤوس الأموال بحرية كبيرة ويهيمن فيه الأثرياء على النظام السياسي. وهو يصف لنا سياسات لمواجهة هذا المازق تستدعي بحثاً جاداً. وتركز هذه السياسات على التوزيع العادل للموارد، لا سيما من حيث ملكية رأس المال والتعليم. ولكن ماذا بعد؟ يبدو أن ميلانوفيك مفرط في تفاوله بشأن القطاع المالي الذي



آيريس بونيه

ما الذي ينجح

تحقيق المساواة بين الجنسين  
من خلال التصميم

Iris Bohnet

What Works

Gender Equality by Design

Harvard University Press, Cambridge,  
Massachusetts, 2016, 400 pp., \$26.95 (cloth).

رد فعلى تجاه الوعد الذي قطعته هالني آيريس بونيه في الفصل الأخير من كتابها بعنوان *What Works* عندما كتبت أنه «بإمكاننا الحد من عدم المساواة بين الجنسين». فقد أثار حديثها في ذهني صورة روزي عاملة البرشمة، الرمز الشهير لتمكين المرأة، وهي تقول «نستطيع أن نفعلها». وكانت سرعة استجابتي تذكرة قوية بمدى ترسخ التحيزات في عقلنا الباطن.

وقد شرحت لنا بونيه بطريقة شيقة وتفصيلية كيف يمكن أن تتحول هذه التحيزات إلى معوقات أمام تحقيق المساواة بين الجنسين. وأكثر ما يميز منهجها بين الكتابات المتزايدة عن المساواة بين الجنسين استخدامها لمفهوم التصميم السلوكي في تقديم حلول عملية — وبديها في الغالب.

وقد استفادت آيريس بونيه في تأليف كتابها من التحليلات والكتابات الأخيرة بشأن الفروق بين الجنسين. وتذكرنا بونيه في البداية بالتحيزات المحيطة بنا، كما تعيد التأكيد على قضية المساواة بين الجنسين. وتشرح أهمية زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة بالنسبة للإنتاجية والدخل والنمو الاقتصادي وغير ذلك. ولا أقصد أن الكتاب مجرد سرد لمجموعة شاملة من الحقائق بشأن المساواة بين الجنسين. فهو بعيد كل البعد عن ذلك. فالكتاب يركز في معظمه على نسج الخيوط العديدة لقضايا

الجنسين في صورة محتوى ثري ومتربط يعرض التحيزات التي تمثل معوقات تحول دون تحقيق أي تقدم. حتى أنها كتبت في حديثها عن هذه التحيزات أنه «من المحزن أن نسيان ما نتعلمه أمر مستحيل». وهنا تبرز أهمية التصميم السلوكي «كأكثر الأدوات فائدة والأقل استخداماً على الإطلاق».

وتسعى العديد من الاستراتيجيات والسياسات الفردية التي تشجع المناقشات التقليدية على تطبيقها إلى إثارة ردود أفعال واعية من شأنها المساعدة في زيادة الإدماج. فالمطلوب منا «مواجهة التحديات»، أو اتباع «منهج السيناريو المعاكس»، أو «التوسع في الحديث» عن قضايا التنوع. وتقر بونيه بمزايا هذه المناهج، ولكنها تبرز مساوئها أيضاً. وليس السبب في ذلك أنها تعتبر التدريب على قبول التنوع أو أهداف المساواة بين الجنسين أمورا غير مجدية. ولكن السبب هو أن الظروف لا تكون مواتية على الدوام بما يضمن فعالية التدخلات والتدابير المنفذة. فنحن نخضع لتحيزاتنا.

وتستفيض بونيه في شرح هذه النقطة. فمن شأن عدم التدخل أو الاستكانة التأثير سلباً على الحاجة إلى الاستجابة الواعية. ومثال على ذلك، وإن كان ليس مرتبطاً بقضية المساواة بين الجنسين، أن خطط المدخرات التقاعدية التي يتم فيها خصم نسبة من رواتب الموظفين لتقانيا دون الاشتراك في برنامج معين أكثر نجاحاً من الخطط التي تتطلب اشتراك الموظفين في برامج. (فأكثرنا متكاسلون عن المشاركة!). وحتى التدابير التي تهدف إلى تشجيع الإدماج قد تكون لها آثار عكسية. إذ تشير الدراسات على سبيل المثال إلى أن برامج «التدريب على قبول التنوع» قد تنتج عنها رخص أخلاقية، وهو ما يعني أن بعض الأشخاص يشعرون بأنهم أصبحوا أكثر وعياً ويمتنعون على الأرجح بالتالي عن التطبيق الواعي لما تعلموه من معلومات.

وتشير بونيه إلى أن من شأن التصميم السلوكي الذكي أن يخلق بيئة تساعد في الحد من انعكاس هذه التحيزات على أفعالنا. وفي رأيها أن هذا خيار أفضل من الاعتماد على الإجراءات الصريحة في مواجهة هذه التحيزات.

ومن الأمثلة على هذا التصميم قرار أوركسترا بوسطن السيمفوني بأن تكون تجارب أداء الموسيقيين من وراء ستار. وسريعا ما حذت فرق أوركسترا أخرى حذو أوركسترا بوسطن ونظمت تجارب أداء «مستترة». ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة الإناث في أكبر فرق الأوركسترا بالولايات المتحدة الأمريكية من ٥٪ في عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ٣٥٪ في الوقت الحالي.

ومن خلال التصميم السلوكي، تستثنى الفروق بين الجنسين من المعادلة، مما يتيح

للذكور والإناث فرص متساوية في العزف والاستماع لهم دون أن تعوقهم الفروق بين الجنسين. وتعرض بونيه أمثلة عديدة يمكن فيها استخدام الستائر «الإلكترونية» أو أي وسيلة أخرى تحول دون اكتشاف الهوية على نحو مماثل في مجال التوظيف وإدارة الأفراد.

وتركز بونيه على التفاعلات بين مختلف جوانب التصميم السلوكي — باستخدام تحليل البيانات بغرض تحديد التغيير السلوكي المرغوب، ووضع معايير لتعديل السلوك بدلا من تمكين الرخص الأخلاقية، وتشجيع المجموعات على تجنب «ادعاء عدم التمييز بين الجنسين» والاستفادة من التنوع في تحقيق قيمة مضافة. ولكن الهدف المرجو عموما هو خلق تغييرات كبيرة بغرض «سد الفجوات بين الجنسين في

## التحيزات قد تشكل معوقات تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين.

الاستفادة من الفرص الاقتصادية والمشاركة في الحياة السياسية والصحة والتعليم».

وقراءة هذا الكتاب ليست بالأمر اليسير، لا سيما إذا كنت ترغب في فهم كل ما يحويه من أفكار. وقد يصعب في بعض الأحيان فهم محتواه. فهو مليء ببيانات وحقائق وإيضاحات وصور، ولا يمكن بالتالي قراءته لمرة واحدة. والأفضل أن نحاول استيعابه وفهمه جيدا على عدة مرات. ولا تكمن القيمة الحقيقية لكتاب بونيه في التفاصيل الصغيرة حتى وإن كانت تلك التفاصيل ثمرة تفكير عميق وساهمت في تعريفنا بمعلومات كثيرة. ولكن الأكثر إثارة للفكر هو كيفية دمج نظريات وبيانات مختلفة وعديدة. وبدلا من أن تشعر بونيه بالربكة بسبب هذه التعقيدات، اعتمدت على مفهوم التصميم السلوكي في تقديم مقترحات عملية يسهل تنفيذها.

وفي الختام، تشير بونيه إلى أن «القائد الجيد هو مصمم سلوكي». وربما يكون هذا الجانب من الكتاب هو الأهم على الإطلاق. فبونيه لا تشجعنا على خيار معين، ولكنها تعرض على القراء إيضاحات وتصاميم تجعلهم أقدر على العثور على حلول فعالة بما يمكن كل منا من المساهمة في التغيير.

## كارين أونغلي

نائب رئيس قسم إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة بصندوق النقد الدولي.